

القضاء التونسي زمن الانتقال الديمقراطي: بين خطورة التوظيف السياسي وضرورة الإصلاح الذاتي

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

الرئيسة السابقة لنقابة القضاة.

- صراعات تصل أحيانا إلى حد محاولات "كسر العظام" بالمعنى السياسي، مثلما هو الحال بالخلاف الحاد بين الرئيس الأول لمحكمة التعقيب سابقا، ووكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس وقاضي التحقيق في قضايا الإرهاب واغتيال الشهيد شكري بلعيد.

- تدني منسوب الثقة الشعبي في قدرات السلطة القضائية على حسم مسائل تتعلق بعرقلة الانتقال الديمقراطي وتطهير الساحة السياسية من معرقلات ديمومتها، وفقا لتقارير صحفية تونسية.

أمام هذه الوقائع الخطيرة، يصبح الرهان حول ضرورة العمل على إصلاح المرفق القضائي، أمرا على غاية من الأهمية بل وملحا بقدر إلحاحنا على تحصين الديمقراطية التونسية التي ترتطم أمامها بمحاولات إعادتها نحو المربع الأول.

يبدو أن جزءا كبيرا وفاعلا من المنتسبين إلى السلطة القضائية على دراية بخطورة الوضع واستحالة التوقف عند مآلاته كما هي عليه اليوم. هذا عن الجانب الشكلي، أما عن المضمون، فيجب على الفاعل السياسي أن ينأى بدوره عن التدخل في مسارات الإصلاح التي تتطلب جهدا ووقتا ضروريين لضمان عملية الرتق المطلوبة وترتيب البيت بما يضمن حيادية القاضي ونفاذ سلطان حكمه على الجميع.

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم دعما مباشرا لميزانية الدولة خلال سنة 2019، بعنوان البرنامج الثالث لدعم إصلاح القضاء، يقدر بـ 60 مليون أورو منها 50 مليون أورو قدمت لدعم ميزانية الدولة مباشرة ولا تصرف إلا بتحقيق عدد من المؤشرات التي نصت عليها الاتفاقية.

يشهد المرفق القضائي العديد من الإشكاليات التي أصبحت بفعل تراكم الزمن الانتقالي وضرورات الواقع السياسي، بمثابة القنبلة الموقوتة التي قد تتسبب في انفجار كامل الجسم الديمقراطي في تونس. تتالت الدعوات منذ الثورة بضرورة إصلاح القضاء بناء على ما تراكم من تجاوزات وتوظيف سياسي للسلطة القضائية قبل الثورة.

لكن المتابع للشأن العام يلاحظ تواصل الأزمات الهيكلية التي تنخر الجسم القضائي وتُعطل مسارات الإصلاح الضرورية. يبدو أن الفاعل السياسي في تونس، وجزء من الشعب لازالوا ينظرون بعين الريبة إلى القضاء، حيث يُتهم هذا الجهاز بكونه أداة في يد البعض من الأحزاب السياسية واللوبيات التي تتحكم في مفاصل العملية القضائية، وتساهم بذلك في تعثر عملية ديمقراطية القضاء في تونس. تعددت الاتهامات والقفز العلني بالتهمة التي تحوم كلها حول عدم الحيادية و"تورط" بعض القضاة في مسائل تتصل بقضايا من الحجم الثقيل، ومنها ما يصدر منذ مدة عن:

- هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، حيث تتهم الهيئة المذكورة بعضا من القضاة بتنفيذ تعليمات صريحة صادرة عن طرف سياسي وتتلخص في إخفاء الحقائق المتعلقة بسير التحقيقات.

- حديث رئيس الجمهورية في مناسبات مختلفة عن تراخي القضاء في مسألة التحقيق في بعض التهم الموجهة نحو نواب أو رجال أعمال يسيطرون على "غرف مظلمة" كما يريد رئيس الدولة تسميتهم.

- الصراع المعلن بين نقابة القضاة وجمعية القضاة حول بعض المسائل المتصلة بعلاقات السلطة السياسية بالسلطة القضائية وتوظيفها لخدمة أجندات سياسية، وآخرها تصريحات

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

10 مليون أورو المتبقية قدمت في شكل مساعدة فنية تعهد مجلس أوروبا بتنفيذ مبلغ 4.5 مليون أورو منها وتم تكليف وحدة التصرف بتنفيذ مبلغ قدره 4.2 مليون أورو في شكل مساعدة فنية يجري الاعداد لها ولم تنفذ بعد، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى تعزيز أسس دولة القانون والمساعدة على تحقيق الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال دعم مسار إصلاح القضاء والمنظومة السجنية بما يتطابق مع المعايير الأوروبية والدولية المعتمدة في هذا المجال.

لا يمكن الحديث عن نجاح الانتقال الديمقراطي دون سلطة قضائية مستقلة لا تخضع إلا لسلطان القانون، حيث يجلس القاضي مضغيا إلى وجدانه وما يُمليه ضميره لإصدار أحكامه الباتة. دون ذلك، سوف تبقى مسألة المراهنة على المرفق القضائي لتصفية الحسابات السياسية وتوظيف القانون كعصا غليظة لكسب التموقع وريح النقاط السياسية، هي الصورة المميزة لعقد من الانتقال نحو دولة القانون. على ممثلي السلطة القضائية أن يتدبروا شؤون المرفق القضائي بعيدا على "أروقة غير قضائية"، حتى يتحقق عمران هذه الأرض والذي لا أساس له دون عدل.